كما تمنح الحاكم الإسلامي كما الفرد المسلم مساحة للاختيار الأفضل في مجال عملية تطبيق الشريعة في الحياة الفردية (خصوصا إذا لم يتعين تقليد الأعلم) والاجتماعية باعتبار ان الرأي الذي ينتج عن عملية إسلامية معترف بها وهي الاجتهاد تصح نسبته إلى الإسلام، وحينئذ ينفتح أمام الحاكم الشرعي مجال واسع للمناورة وانتخاب الأصلح من الآراء مما يحقق المصالح (حتى لو لم يتفق الحاكم مع الرأي في اجتهاده الشخصي) بل يمكنه ان يقوم بعملية توفيق وتركيب بين الآراء للوصول إلى النظرية والمذهب الاجتماعي الأصلح مما يعبر اصدق تعبير عن المرونة الإسلامية. ([10]) ثالثا: هذه المذاهب ـ كما قلنا ـ شكلت غنى للحياة الإسلامية وحالة طبيعية كان الوصول إليها متوقعا، إلاّ ان الذي حوّل هذه الظاهرة الطبيعية إلى ظاهرة سلبية على المسيرة الإسلامية هو ما نسميه بالتحول إلى الطائفية الضيقة، حيث سعت هذه الروح الطائفية للابتعاد عن الحوار الذي دعى إليه القرآن الكريم، ونسيان حالة التسامح والمداراة الإسلامية، والخوض في جدال عقيم في بعض الأحيان وممقوت أخلاقيا. ورحنا نشهد فترات مريعة وأساليب لا إسلامية من التكفير والتفسيق والتبديع ـ كما يعبر الشيخ القرضاوي([11]) ـ مما أدى بعد ذلك إلى نزاع عريض سالت على أثره انهار من الدماء والدموع، مما مزق الأُمة وأزالها عن موقعها الحضاري المطلوب. ([12]) ومن هنا فنحن ندعو بجد لإعادة الحالة المذهبية إلى وضعها الطبيعي عبر إشاعة روح الحوار الإسلامي البناء، والتآلف القلبي، والبحث عن المساحات المشتركة، وهو ما نعبر عنه بـ(حركة التقريب بين المذاهب الإسلامية).